



أثر ترجمة القوائم المالية باستخدام وحدة النقد (اليورو) في جذب الاستثمارات الأوروبية إلى المنطقة العربية

الأستاذ حسن عبد الكريم سلوم
الجامعة المستنصرية (العراق)

الدكتور حيدر علوان كاظم الشمري
الجامعة المستنصرية (العراق)

مقدمة :

تتسابق دول العالم المختلفة المتقدمة منها والنامية لاجتذاب اكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية نتيجة الاعتقاد بأنه كلما ارتفع حجم مثل هذه الاستثمارات في دولة ما كلما ارتقى شأن تلك الدولة التي تستثمر فيها هذه الأموال ، فجزء كبير من مشكلاتها الاقتصادية بجانب السياسية ستحل أو ستأخذ طريقها إلى الحل وان عمالتها ستجد المزيد من الوظائف وستنتعش فيها حركة التجارة والأعمال المصرفية وسيعود عليها ذلك بالخير كله عاجله كان أم آجله . ومع التضاؤل المستمر في الموارد الاقتصادية المتاحة للبلدان النامية وبالأخص في منطقتنا العربية واعتماد اقتصادات العديد من بلدانها على تصدير سلعة رئيسة واحدة أو بضعة أنواع من السلع كمصدر أساسي للدخل فيها مما يعرض اقتصادات هذه البلدان للخطر نتيجة التذبذب أو التدهور الحاصل أو الذي يمكن أن يحصل في أسعار هذه السلع في الأسواق العالمية ، لذا تشتد حاجة هذه البلدان إلى وجود الاستثمارات الأجنبية وبخاصة المباشرة منها لتسهم بجانب عوامل أخرى في دفع عجلة النمو الاقتصادي فيها .

وعلى الرغم من امتلاك الأسواق العربية لإمكانية امتصاص المزيد من رؤوس الأموال ورغم إن الاتحاد الأوربي يمثل الشريك الاقتصادي الرئيس بالنسبة إلى العديد من البلدان العربية إلا إن هناك عدداً من الدلائل تشير إلى إن أغلب هذه البلدان أخفقت في جذب الاستثمارات الأجنبية إليها وبخاصة من الدول الأوروبية لدرجة يمكننا القول معها بأن حجم الاستثمارات وحركة تدفق رؤوس الأموال الأوروبية باتجاه المنطقة العربية كانت ولا تزال ضئيلة وليس من المنتظر حدوث استقطاب كبير لمثل هذه الاستثمارات مستقبلاً فيما لو استمر مناخ الاستثمار في هذه البلدان على ما هو عليه الآن والذي يمتاز بشكل عام بافتقاره لعدد من الشروط والعوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي .

مشكلة البحث :

يمكن تحديد المشكلة الخاضعة للدراسة باستمرار انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى المنطقة العربية وبخاصة من الدول الأوروبية وذلك على الرغم من كافة الحوافز والامتيازات السخية والتسهيلات التي قدمت لها من قبل العديد من الحكومات في البلدان العربية ، وربما يعود السبب في ذلك إلى عدم كفاية السياسات وكذلك الإجراءات التي تتبناها الجهات المسؤولة في هذه البلدان والمتعلقة بعمليات الترويج الهادف إلى جذب أو استقطاب مثل هذه الاستثمارات ، الأمر الذي يؤشر ويفرض في الوقت ذاته ضرورة تسخير جميع الامكانيات العلمية المتاحة واللجوء إلى اعتماد أساليب جديدة وربما تكون مبتكرة في مجال الدعاية والإعلام والتي من شأنها المساهمة في تحقيق نتائج مرضية في هذا المجال .

هدف البحث :

وترتيباً على ما تقدم يمكننا القول إن البحث يستهدف بالدرجة الأساس المشاركة في المناقشات الجارية حول موضوع جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المنطقة العربية ومحاولة إحداث شيء من التطوير في أساليب الترويج المستخدمة في هذا المجال ، وتحديداً ما يتعلق منها بإجراءات الإبلاغ المالي التي تعتمدها المؤسسات الاقتصادية العربية ، وبالشكل الذي يؤمن تحقيق مساهمة فاعلة للمعلومات المحاسبية في عمليات صنع القرارات الاستثمارية المتوقع أن يتخذها المستثمرون الأجانب المتعاملين في أسواق المال الأوروبية والتي يراد لها بطبيعة الحال أن تكون منسجمة وتطاعات صانعي السياسات العامة في البلدان العربية .

**فرضية البحث :**

يستند البحث على مقدمة علمية مفادها انه إذا ما كان للمعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية دوراً " تلعبه في عملية جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المنطقة العربية فان الأمر يتطلب منح الوحدات الاقتصادية العربية المزيد من الحرية في إعداد تلك المعلومات بما ينسجم وحاجة المستثمرين الأجانب المرتقبين.

أهمية البحث :

يعتبر موضوع تحفيز الاستثمارات الأجنبية على القدوم إلى المنطقة العربية من المواضيع الحديثة نسبياً" والتي تحظى باهتمام متزايد من قبل العديد من الحكومات العربية ،فعالية تلك الحكومات دخلت الألفية الثالثة بأمال كبيرة نحو اجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى بلدانها ،وهي لا تزال تسعى لأجل ذلك بشكل دائم ودؤوب من خلال اعتمادها للعديد من التشريعات والإجراءات الانفتاحية ،ولكن على الرغم من ذلك يلاحظ بان عدداً " غير قليل من هذه البلدان أخفقت في مساعيها هذه كما أخفقت أيضاً" في استقطاب الاستثمارات والفوائض العربية ذاتها والتي لا تزال تتدفق إلى أسواق المال الأوروبية وغيرها من الأسواق العالمية ،وليس من المنتظر حدوث استنزاف كبير لمثل هذه الاستثمارات لصالح البلدان العربية في القريب العاجل ما لم تبادر الجهات المعنية إلى اعتماد جملة من السياسات والإجراءات التي تكفل تحسن مناخ الاستثمار فيها ،ولذلك جاء هذا البحث في محاولة جادة لأجل التوصل إلى طريقة جديدة يمكن استخدامها ضمن إطار ما يعرف بنظم الإبلاغ المالي التي تعتمد المؤسسات الاقتصادية العربية ومحاولة الوقوف على الآثار الإيجابية التي يمكن أن يخلفها اعتماد مثل هذه الطريقة في مجال عمليات الترويج الهادفة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية إلى منطقتنا العربية .

أولاً:" آثار اعتماد اليورو في حركة الاستثمار وتدفق رؤوس الأموال إلى المنطقة العربية :

أصبح اليورو كعملة تحظى بقبول دولي واسع حقيقة قائمة منذ العام 1999 ،وبظهوره وضع نهاية للسيطرة الأحادية الجانب لعملة واحدة في الاقتصاد العالمي ،ومن وجهة النظر الاقتصادية البحتة فان تطبيق نظام اليورو يكمل بروز كتلة اقتصادية ومالية كبرى على الصعيد العالمي يمكن مقارنتها بما موجود في الولايات المتحدة الأمريكية ،إن الآثار الاقتصادية لليورو ستنتج نظراً" للقوة المنتظرة منه كعملة دفع واحتياط وحساب دولية ،فالعملات الإحدى عشر التي يتشكل منها اليورو تمثل في الواقع حوالي 5.15% من التجارة الدولية باعتبارها عملة إصدار الفوائض مقابل 6.47% للدولار و 20% من احتياطات البنوك المركزية مقابل 5.61% للدولار و 5.8% من حجم الصفقات في أسواق الصرف مقابل 5.41% للدولار (**بلقاسم ،2002 : 3**) .ولذلك يجدر بنا باديء ذي بدأ أن لا ننظر إلى هذا المنجز التاريخي بمعزل عن محاولة دراسة آثاره القائمة وكذلك المحتملة على نظم الاقتصادات العربية وخاصة فيما يتعلق بحركة الاستثمار وتدفق رؤوس الأموال ما بين دول الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية .

لقد أكدت العديد من الدراسات بان قيام الاتحاد النقدي الأوروبي وظهور السوق الأوروبية المشتركة سيكون له تأثير على اقتصادات البلدان التي لها علاقات اقتصادية واسعة مع أوروبا وخصوصاً تلك التي سترتبط عملاتها مع العملة الجديدة (اليورو) ،وكان يتوقع أن تتأثر بقيام الاتحاد النقدي الأوروبي كذلك الاقتصادات التي تمر حالياً بمرحلة انتقال (تحول) في جنوب وشرق أوروبا وبلدان البلطيق والبلدان النامية في جنوب وشرق المتوسط وبلدان أفريقيا ،كما ستتأثر بذلك البلدان الواقعة في آسيا .

وتشير التقديرات الرسمية إلى أن الشطر الأعظم من الاستثمارات الأجنبية تتجه حالياً نحو الدول المتقدمة ،فضلاً عن تحول جزء من هذه الاستثمارات التي كانت تذهب إلى الدول النامية لصالح دول الاتحاد السوفيتي السابق ودول أوروبا الشرقية (**الجنابي ،2001 : 8**) ،وحسب تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن منظمة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة (Unctad) فان التقديرات الأولية لحجم التدفقات الاستثمارية المباشرة في العام 2000 بلغت حوالي (1400) مليار دولار ،قدرت حصة الدول المتقدمة منها بحدود 80% في حين بلغت حصة الدول النامية 17% ،وأما المتبقي وهو 3% فكان من نصيب الدول المتحولة (**World Investment Report ,Unctad, 2001**) .



واستناداً إلى التقرير ذاته فإن أغلب الاستثمارات في الدول المتقدمة تركزت في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وأما بالنسبة إلى الدول النامية فقد تدفقت أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى منطقة آسيا حيث تشير دراسة لمؤسسة التمويل إن الاتجاهات الأخيرة نحو عولمة أنماط الإنتاج والاستهلاك أدت إلى زيادة حادة في الاستثمار العالمي وأسفر هذا عن طفرة هائلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، وقد توجهت معظم هذه الزيادة إلى اثنا عشر بلداً "نامياً" جاءت الصين في مقدمتها (العالى، 1998: 3).

أما بالنسبة إلى الدول العربية فقد بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها في العام 1999 بحدود (8.7) مليار دولار ليمثل بذلك نسبة 1% من إجمالي حجم الاستثمارات الأجنبية على المستوى العالمي و 4.2% من إجمالي حجم تلك الاستثمارات الموجهة نحو البلدان النامية، وقد تركزت معظم هذه الاستثمارات في ثلاث بلدان عربية هي: المملكة العربية السعودية بواقع (4.8) مليار دولار وجمهورية مصر العربية بواقع (1.5) مليار دولار والمملكة المغربية حوالي (847) مليون دولار. ولكن الصورة تبدلت للأعوام ما بين 2001 - 2003 حيث احتلت المملكة المغربية المرتبة 32 بين الدول الـ 140 الجاذبة للاستثمار على الصعيد العالمي تليها تونس بالمرتبة 58 ثم قطر بالمرتبة 67 ثم لبنان بالمرتبة 90 ثم الجزائر بالمرتبة 91 وليبيا في المرتبة 116 وسوريا في المرتبة 121 ومصر في المرتبة 123 ثم اليمن وعمان والكويت في المراتب 124، 126، 137 على التوالي وأخيراً السعودية والتي احتلت المرتبة 138.

وجاء التقرير الصادر عن المنظمة ذاتها لعام 2003 ليعكس صورة غير مشجعة بخصوص تدفق الاستثمارات الأجنبية على الصعيد العالمي خلال العام 2002، حيث أشارت التقديرات إلى انخفاض الحجم الكلي لهذه الاستثمارات في العام 2002 بنسبة 20% وذلك للعام الثاني على التوالي ليصبح (679) مليار دولار مقارنة بـ (818) مليار دولار عام 2001 و (1400) مليار دولار عام 2000، ويعتبر ذلك أكبر انخفاض حدث منذ العام 1999، فمن بين 195 دولة وردت في التقرير انخفض حجم التدفقات الاستثمارية في 108 دولة، وأما بالنسبة للدول العربية فقد أكد التقرير أيضاً هبوط الحجم الكلي للاستثمارات الأجنبية الواردة إليها إلى (4.5) مليار دولار عام 2002 مقارنة بمستواها للسنة السابقة 2001 والتي كانت تبلغ (6.7) مليار دولار، وأشار التقرير إلى أن العوامل الرئيسية التي تقف وراء انخفاض تدفقات الاستثمار العالمي هي تباطؤ النمو الاقتصادي في معظم أنحاء العالم، وعدم وضوح مؤشرات التحسن الاقتصادي على الأقل في المدى القصير، وضعف أداء الأسواق المالية في الكثير من الدول، وانخفاض ربحية الشركات، وتباطؤ خطى إعادة البناء المؤسس في بعض الصناعات وتراجع عمليات الخصخصة في بعض الدول، وعلى عكس الاتجاه أكد التقرير أن دول شرق ووسط أوروبا قد حققت أفضل الإنجازات على مستوى المناطق حيث ازداد تدفق الاستثمار الأجنبي بحوالي 29 مليار دولار مقارنة بـ 2001 (World Investment Report, Unctad, 2003).

وفي نظرة إلى العام 2003، يشير تقرير المنظمة الجديد إلى إن هذا العام شهد صورة مختلطة للاستثمار الأجنبي المباشر في ما يتعلق بالبلدان المتقدمة، فقد سجلت عشرة منها ارتفاعاً في التدفقات الداخلة وسجل 16 منها انخفاضاً في هذه التدفقات، بيد إن إعادة استثمار العائدات قد ارتفعت بفضل تحسن الربحية، ولم تساعد في هذا الصدد الوتيرة البطيئة للانتعاش الاقتصادي. وانخفضت عمليات اندماج شراء الشركات العابرة للحدود من حيث العدد والقيمة للعام الثالث على التوالي، وانخفضت إلى النصف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الولايات المتحدة من (63) مليار دولار إلى (30) مليار دولار بما يرجع بهذا البلد إلى ما وراء لوكسمبورغ والصين وفرنسا، أما التدفقات الداخلة إلى منطقة اليورو فقد انخفضت عام 2003 بنسبة 16% من (328) مليار دولار عام 2002 إلى (275) مليار دولار لعام 2003، كما شهدت التدفقات الخارجة من هذه المنطقة انخفاضاً هي الأخرى بنسبة 12% من (300) مليار عام 2002 إلى (263) مليار دولار عام 2003. وتتسم توقعات الاستثمار الأجنبي في ما يتعلق بالبلدان المتقدمة لعام 2004 وما بعده بأنها مواتية، فقد شهدت الأشهر الستة الأولى من العام 2004 طفرة في العمليات المعلنة لاندماج وشراء الشركات العابرة للحدود وهو ما يشير إلى سيناريو أكثر إيجابية في ما يتعلق بالنصف الثاني من هذا العام، ويلفت التقرير الانتباه إلى إن البلدان المتقدمة ما زالت تهمين على التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخدمات، ولكن هذا الاستثمار أصبح موزعاً فيما بينها توزيعاً



أكثر استواءً. ويوضح التقرير انه في جانب التدفقات الداخلة اتسم توزيع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخدمات بأنه كان أكثر توازناً وان كانت البلدان المتقدمة ما زالت تستحوذ على النصيب الأكبر، وقد حدث أسرع نمو في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وهو ما يعكس حقيقة إن معظم الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخدمات إنما يبحث عن السوق (World Investment Report ,Unctad, 2004).

ويلاحظ من التحليل أعلاه إن هناك استقطاب واهتمام عالمي بتدفق راس المال الأجنبي، وان الاستثمارات الأجنبية أصبحت أكثر شمولية من ذي قبل حيث أدركت الكثير من الدول المستجندات الاقتصادية العالمية وحدة المنافسة بين الدول المختلفة في جذب الاستثمارات والاتجاه العالمي نحو المزيد من التحرر والتكامل الاقتصادي والذي يتطلب تحسن البيئة التشريعية والقانونية والذي يعتبر احد العوامل في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

إن تحليل الآثار المنتظرة من اعتماد اليورو على الاقتصادات العربية يرتكز على مجموعة كبيرة من المعطيات والتي ستحدد بدورها نوعية وحجم هذا التأثير، فالالاتحاد الأوربي يعتبر الشريك التجاري الرئيس بالنسبة إلى العديد من البلدان العربية، كما إن أوروبا تعتمد في استهلاكها من البترول والغاز الطبيعي على ما تستورده من العالم العربي، هذا فضلاً عن إن دخول اتفاقية التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوربي وبعض البلدان العربية حيز التطبيق سيعمل على التخفيض من الحواجز والعراقيل التجارية ما بين الطرفين ويدعم بشكل اكبر حجم التعامل القائم بينهما وعلى الرغم من ذلك فإن المتنبع للشؤون الاقتصادية يجد انه من الصعب بمكان التنبؤ بطبيعة التقلبات التي سيجدها اليورو في نظام الاقتصاد العالمي، والشيء الوحيد الذي لا يمكن استبعاده هو إن النظام النقدي الدولي سيصبح قائماً على منطقتين نقديتين هما : منطقة الدولار ومنطقة اليورو، وبالتالي فإن تأثير اليورو سيتوقف لا محال على حجم تعاملات وطبيعة سياسات الصرف التي ستعتمدها الدول المعنية بأمر استقراره وعلى الشكل الذي ستتحده حركة تدفق الاستثمارات وسياسات التبادل الحر مع جاراتها في الجنوب (بلقاسم، 2002 : 3)، وعلى قدرة دول الإقليم على امتصاص الصدمات العالمية (مثل ارتفاع أسعار البترول أو انخفاض معدل التجارة العالمي) ومدى توافر سوق مالي نشط كبير ومنظم سواء في منطقة اليورو ذاتها أم في المناطق الأخرى المتأثرة، فهناك الكثير من الدلائل تشير إلى إن إقرار النظام النقدي الأوربي الموحد سيؤدي إلى ظهور سوق مالي كبير للأسهم والسندات في أوروبا كبديل لوجود أسواق متعددة مستقلة في بلدان تلك المنطقة، كما سيكون هناك منافسة شديدة داخل هذا السوق ما بين المستثمرين والتي أشارت دراسات حديثة إنهم سيكونون من النوع واسع الإطلاع وممارسين بصورة دائمة في مجال الاستثمار (المجلة الاقتصادية السعودية، عدد 6 خريف 2001).

وتشير التوقعات بخصوص أسواق المال الأوربية المستندة إلى المسوحات التي قام بها البنك الأوربي بالإضافة إلى بعض المؤشرات السبقة إلى أن الظروف مؤاتية في منطقة اليورو لحصول انتعاش اقتصادي قوي حيث ينتظر أن يستفيد الطلب المحلي من تحسن الدخل الحقيقي الذي يرتبط بانخفاض التضخم في حين ينتظر أن يستفيد النشاط الاستثماري من معدلات الفائدة المنخفضة، وقد يكون هذا ما يفسر لنا ارتفاع درجة تفضيل اليورو على ما سواها من عملات أخرى حيث يعتقد مديرو الاستثمار بان الأسواق الأوربية مقومة في حدود عادلة .

ولذلك كله أصبح لزاماً علينا أن ندرك جيداً " بأنه بات من الضروري بذل المزيد من الجهود في سبيل إحداث شيء من التطوير في المجال التشريعي والتنظيمي والإداري وذلك بهدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى بلداننا العربية لأنه ثبت بالدليل القاطع أن الاستثمارات ورؤوس الأموال ليس لديها هوية محددة وإن مستقرها سيكون في المكان الذي تستطيع أن تستوطن فيه وتحصل من خلاله على عائد مناسب ومخاطر أقل .

ثانياً : الإبلاغ المالي ودوره في الترويج لجذب الاستثمارات الأجنبية :

يشير مصطلح الإبلاغ المالي Financial Reporting إلى الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة والتي تستهدف تلبية الاحتياجات المعلوماتية لأطراف خارجها، ويأتي في مقدمة هذه الأطراف المستثمرون والدائنون بغية مساعدتهم في صنع قراراتهم الاستثمارية والائتمانية وقرارات أخرى مشابهة، ولذلك يفترض بالمعلومات المجهزة لهؤلاء المستخدمين أن تكون من النوع الذي يساعد في تقدير حجم وتوقيت ودرجة عدم التأكد المحيطة بالانسيابات



inflow والتدفقات **outflow** النقدية المتوقعة أو الممولة والناجمة عن مزاولة المؤسسة لأعمالها (Larsen & Miller, 1995 : 573).

ويلاحظ إن الإبلاغ المالي بهذا المعنى لا يمثل غاية في حد ذاته وإنما وسيلة لتوصيل المعلومات المتعلقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمخرجات النظام المحاسبي إلى أولئك المستخدمين الذين يفتقرون إلى السلطة وكذلك الصلاحية للحصول على المعلومات التي يريدونها من المؤسسة ، وتضفي هذه الحقائق صفة الديناميكية (عدم الثبات) على الأهداف المتوخاة من عملية الإبلاغ المالي من حيث (Balkaoui , 2000 : 136) :

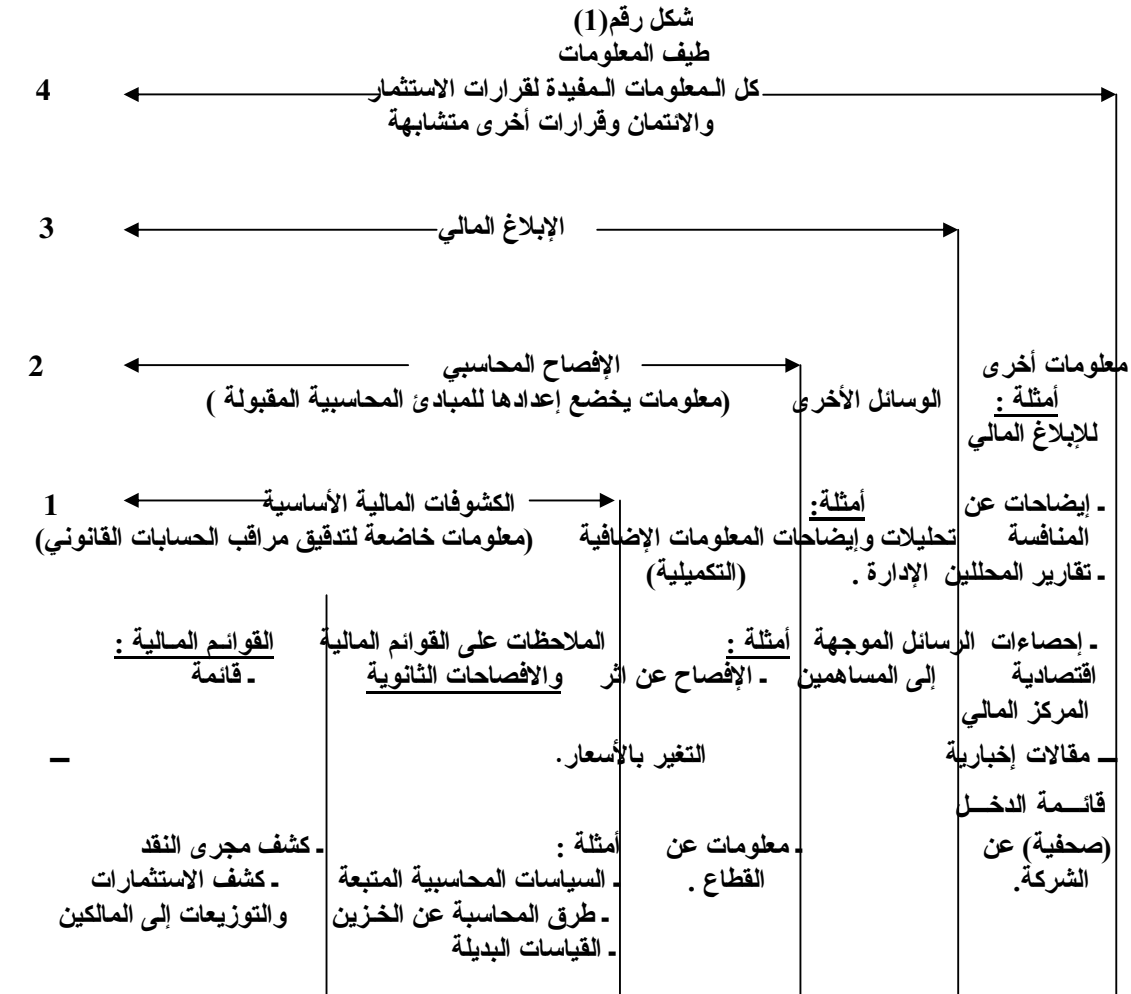
- ضرورة مجاراتها للتطور المستمر في احتياجات الجهات المستفيدة من المعلومات .
- ضرورة الخضوع للتغير في العوامل البيئية المؤثرة الاقتصادية، القانونية، السياسية والاجتماعية .
- التأثير بخصائص ومحددات نوعية المعلومات المطلوبة والمجهزة .

وتعد الكشوفات المالية التي تقوم بإصدارها المؤسسات الاقتصادية الوسيلة الأساسية التي يمكن استخدامها في هذا المجال ولكنها بالتأكيد ليست الوسيلة الوحيدة ، فبعض المعلومات المالية من الأفضل تجهيزها وربما فقط يمكن تجهيزها بوسائل الإبلاغ المالي الأخرى بخلاف الكشوفات المالية الرسمية (Kieso ,et al. , 2001 : 3) ، بمعنى إن الإبلاغ المالي يتضمن توصيل المعلومات من خلال تشكيلة متنوعة من الوسائل بالإضافة إلى الكشوفات المالية ، وهذه الحقيقة جرى تمثيلها بأفضل ما يمكن من خلال ما يطلق مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي عليه وصف طيف المعلومات **Information Spectrum** والمبين في الشكل رقم (1) .

ويلاحظ إن هناك العديد من الجهات التي حاولت وضع أو تحديد أهداف للإبلاغ المالي أو ما ينبغي أن تكون عليه مثل هذه الأهداف ، ولعل من ابرز ما يمكن أن يشار إليه في هذا المجال البيان الأول الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) عام 1978 والذي اختص بتحديد أهداف الإبلاغ المالي في المؤسسات التي تنتمي إلى قطاع الأعمال

Business Enterprises وكان من أهم ما جاء فيه (Henderiksen & Breda , 1992 : 12) :

- الإبلاغ المالي يجب أن يجهز معلومات مفيدة لكل من المستثمرين والدائنين - الحاليين منهم والمرقبين - ومستخدمين آخرين في صنع قرارات استثمار وائتمان عقلانية وقرارات أخرى مشابهة ، وهذه المعلومات ينبغي أن تكون قابلة للإدراك من قبل أولئك الذين يتمتعون بفهم معقول للأنشطة التجارية والاقتصادية ولديهم الرغبة في دراسة المعلومات بجهد معقول .



Source: (Belkaoui, 2000 : 35)

- الإبلاغ المالي يجب أن يجهز المعلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين (الحاليين منهم والمرتبقيين) ومستخدمين آخرين في تقدير مقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المحيطة بالمتحصلات النقدية المتوقعة من توزيعات الأرباح أو الفوائد وأيضا" تلك التي تنشأ من بيع الاستثمارات واسترداد القروض ، وإذا كانت التدفقات النقدية للمستثمرين والدائنين مرتبطة أو متعلقة بالتدفقات النقدية للمؤسسة فيجب على التقارير المالية عندها أن تجهز معلومات تساعد كل من المستثمرين والدائنين وآخرين في تقدير حجم وتوقيت ودرجة عدم التأكد المحيطة بصافي الانسيابات النقدية المتوقعة للمؤسسة .

- الإبلاغ المالي يجب أن يجهز معلومات عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة والادعاءات أو المطالب المترتبة على هذه الموارد وعن آثار المعاملات والأحداث والظروف التي أدت إلى تغيير هذه الموارد والادعاءات .

ويلاحظ بان الأهداف أعلاه تنبع من احتياجات أولئك المستخدمين الذين لديهم سلطة وقدرة محدودتين أو موارد محدودة في الحصول على المعلومات والذين يعتمدون على الكشوفات المالية كمصدر رئيس للإطلاع على الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة ، وتستند في الوقت ذاته على افتراض وجود مستوى ملائم من الأهلية Competence لدى المستخدم حتى يتمكن من فهم المعلومات التي تتضمنها الكشوفات المالية (كيسو و



وبجانت ، 1999 : 67) ، فالمعلومات المالية التي توفرها هذه الكشوفات ماهي إلا أداة **Tool** وكحال معظم أنواع الأدوات الأخرى لا يمكن لها أن تكون مفيدة أو ذات عون مباشر لأولئك الذين ليس لديهم المقدرة ولا الرغبة في استخدامها ، أو أولئك الذين يسيئون استخدامها (**Kam, 1986 : 43**) .

كما تعكس صيغة الأهداف هذه إمكانية الإفادة من المعلومات المحاسبية في مجال الترويج لجذب الاستثمارات الأجنبية من حيث افتراض قدرتها في التأثير على سلوك المستثمرين الأجانب المرتقبين ، وهذا هو بالضبط ما نراه يشكل جزءاً من الحل لمشكلة إخفاق الجهات المسؤولة عن عمليات الترويج الهادف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة في مرحلة ما قبل الاستثمار والتي أشارت لها بعض الدراسات كأحد الأسباب أو العوامل التي أدت إلى إخفاق الدول النامية على وجه العموم في جذب هذا النوع من الاستثمارات (للمزيد من التفاصيل يرجع إلى سلام ، 2004 : 204-206) .

وكما هو معلوم فقد سعت العديد من الدول النامية في السنوات القليلة الماضية إلى تطبيق برامج واسعة النطاق استهدفت تعزيز جاذبيتها بالنسبة إلى المستثمرين الأجانب ، وكان القاسم المشترك في نتيجة تنفيذ هذه البرامج هو الفشل أو فلنقل عدم النجاح في تحقيق زيادة ملحوظة (جوهريّة) في حجم تدفقات رأس المال الأجنبي الواردة إليها ، كما يلاحظ انحصار أغلب هذه التدفقات إلى دول نامية بعينها ، ولكن ومع ذلك يلاحظ بأن أغلب هذه الدول لا تزال مستمرة في الوقت الحاضر في السعي نحو تشجيع واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال :

- اعتماد إطار متطور من السياسات والتشريعات من شأنه جعل مناخ الاستثمار فيها أكثر مرونة وكذلك أكثر جاذبية بالنسبة إلى المستثمرين الأجانب ،
 - إيجاد حوافز جديدة أو تطوير نظم الحوافز القائمة لتتناسب مع احتياجات وطموحات المستثمرين الأجانب المرتقبين ،
 - تنفيذ حملات ترويجية للتعريف بفرص ومزايا وجاذبية الاستثمار في الدولة المهمة باستضافة هذا النوع من الاستثمارات .
- وهذه العوامل الثلاثة هي في الحقيقة مترابطة ومتشابكة ويكمل أحدهما الآخر ، وقد يجادل البعض بأن العوامل الأكثر أهمية ربما تتمثل بمدى جاذبية نظام الحوافز الاستثمارية وكذلك السياسات الاقتصادية والنقدية المطبقة في البلد المعني وهذا صحيح غير أنه لا يتعين التقليل من شأن برامج وعمليات الترويج بالنظر لأهمية دورها في التأثير على حجم التدفقات الاستثمارية الواردة .

إن أهمية حملات الترويج للاستثمارات الأجنبية تتجاوز بكثير أهميتها النسبية المحدودة الظاهرة في عملية اتخاذ القرار النهائي للاستثمار ، وخاصة عندما تحدث مقارنة نهائية حيث تتصاعد أهمية العوامل التي كانت مصنفة على إنها نسبياً هامشية ، وبالنظر لمعرفتها التأثير المحتمل لبرامج الترويج هذه تنفذ دول كثيرة برامج مصممة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تقوم على أساس استخدام استراتيجيات وسياسات تسويقية أعدت بعناية بحيث تشمل تقديم خدمات للزبائن (المستثمرين) قبل وبعد البيع (تنفيذ الاستثمار) . وبناء على ذلك يتعين القول بأن مثل هذه البرامج ينبغي ألا تنتهي بصور موافقة المستثمر الأجنبي على الاستثمار بل يتعين أن تكون عملية متواصلة حتى لا تتضرر السمعة الاستثمارية للدولة المعنية ، فقد حدث أن أحجم مستثمرون عديدون عن تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية رغم حصولهم على الموافقات الرسمية بشأنها من حكومات الدول المضيفة وذلك بسبب شعورهم بأن هناك انحصاراً في درجة اهتمام الجهات المعنية أو حدوث تغيير في مواقفها أو وضع هذه الجهات لعراقيل أمام المستثمرين .

ومن الواضح أيضاً أن الكثير من المؤسسات الأجنبية التي تستثمر خارج أسواقها المحلية تعمل في كثير من الحالات في إطار ردود الأفعال ، إذ يحدث أن يكون سبب بحث مؤسسة ما عن الاستثمار في منطقة معينة هو قيام شركة أو مؤسسة منافسة بذلك وليس نتيجة عن مبادرة للمؤسسة ذاتها ، وفي مثل هذه الظروف أو الأحوال يكون



للبرامج الترويجية دور كبير في القرارات الاستثمارية التي تتخذها هذه المؤسسات ، فالفرص الاستثمارية المتاحة في دولة ما تبقى غير معروفة للمستثمرين الأجانب ما لم يتم الإعلان عنها والتعريف بها ، وهنا يأتي دور البرامج الترويجية في تقديم بيانات ومعلومات مفيدة للمستثمرين المحتملين تحفزهم على الاستثمار في منطقة ما دون سواها ، وينطبق هذا بشكل اكبر على الشركات العالمية أو متعددة الجنسية عند بحثها عن فرص استثمارية في الأسواق الخارجية حيث تلجأ هذه الشركات إلى استخدام مقاييس معينة لتحديد اتجاهات المناخ الاستثماري في أي دولة أو منطقة في العالم ، وتعتمد هذه المقاييس على اختيار مجموعة من عناصر مناخ الاستثمار كفلسفة الدولة نحو الاستثمارات الخاصة والاستقرار السياسي ونظم ضمان الاستثمار واستقرار التشريعات ووسائل فض المنازعات وكفاءة سوق المال وسوق الصرف الأجنبي وأخيراً مدى توافر المعلومات (سلام ، 2004 : 194 - 198) .

ولقياس أداء الاقتصادات العربية وتوصيف مناخ الاستثمار فيها أعدت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في العام 1996 مؤشراً لقياس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار في البلدان العربية ، تم تضمينه في التقرير السنوي الذي تصدره هذه المؤسسة عام 1995 وأطلقت عليه المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية ، وتستند المنهجية التي تم اعتمادها لتعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على إنها تلك التي تتميز بالاتي : عدم وجود عجز في الموازنة العامة للدولة ، عجز مقبول في ميزان المدفوعات ، معدلات متدنية للتضخم ، سعر صرف للعملة المحلية غير مغالى فيه وأخيراً بنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري .

وفضلاً عما تقدم نرى إن التطبيق الناجح لبرامج الترويج في هذا المجال يعتمد أيضاً وبشكل حيوي على توحيد جهات التعامل مع المستثمرين الأجانب سواء على مستوى الترويج لفكرة كون الدولة المعنية موقع مناسب للاستثمار أو على مستوى تنفيذ الإجراءات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية ، فقد كانت أكثر الحالات نجاحاً في المنطقة العربية هي تلك التي حصرت فيها الحكومات مسؤولية الترويج للاستثمار وإدارة العلاقات مع المستثمرين الأجانب بهيئة أو وكالة واحدة كما هو الحال في الأردن والكويت ولبنان والمغرب وليبيا .

ثالثاً : " اثر ترجمة القوائم المالية في زيادة قابلية المعلومات المحاسبية للفهم :

أدت الزيادة في حركة تدفق رؤوس الأموال وتسارع التجارة وانتقال التكنولوجيا ما بين الدول إلى جانب ظهور الشركات الدولية والشركات متعددة الجنسيات إلى دفع المحاسبة إلى تعقيدات لم تعرفها من قبل ، حيث أوجد هذا التسارع قضايا لم يستطع المحاسبون بعد من الوصول إلى رأي مشترك بشأنها ، ولعل قضية المحاسبة عن العملات الأجنبية وترجمة القوائم المالية تمثل احد تلك القضايا المثيرة للنقاش أو الجدل والتي لا يزال ينظر لها باعتبارها لغز أو أحجية في مجال المحاسبة الدولية .

إن مصطلح ترجمة القوائم المالية Translation of Financial Statements لأغراض هذا البحث هو إجراء يقصد منه تحويل المعلومات الواردة في القوائم المالية والمعبّر عنها بعملة معينة إلى معلومات مالية معبر عنها بعملة أخرى هي عادةً ما تكون عملة الدولة التي يفترض أن يقيم فيها معظم قراء هذه القوائم ، وتظهر الحاجة إلى هذا الإجراء عندما يتم توحيد القوائم المالية للفروع أو الشركات التابعة مع قوائم الشركة الأم أو القابضة أو حينما تعد قوائم مالية لشركة أو لمؤسسة اقتصادية بهدف استخدامها في عرض معين في دولة أخرى ، وبهذا المعنى يكون لمصطلح الترجمة مغزاً فنياً خاصاً لدى المحاسبين فهو لا يعني قطعاً حصول أي تغيير في طبيعة أو نوعية العملات (الأوراق النقدية) التي تملكها الشركة ولكن أسس وقواعد التقويم للعناصر الظاهرة في القوائم المالية هي التي تتغير فقط ، وبناء على ذلك يمكن القول بان المشاكل التي يمكن أن تواجه هذا الإجراء وقدر تعلق الأمر بمنهجية البحث هي مشاكل إفصاح بالدرجة الأساس تتبع من محددات المعايير المحاسبية السائدة وطبيعة السياسات المحاسبية المتبعة ، وقبل الخوض في مناقشة هذه المحددات وتلك السياسات يجب علينا أولاً وقبل كل شيء أن نجيب على سؤالين مهمين هما : هل يحظى هذا الإجراء بأي دعم أو إسناد فكري؟ وما هي المبررات العملية لاعتماده ضمن نطاق نظم المحاسبة والإبلاغ المالي ؟ .



وللإجابة على التساؤل الأول نقول بأن هدف المحاسبة كنظام للمعلومات هو توفير معلومات مفيدة لمجاميع كبيرة من المستخدمين يأتي في مقدمتهم المستثمرين والدائنين الحاليين والمرتقبين بغية مساعدتهم في اتخاذ قرارات عقلانية ، وبالتالي ينبغي علينا أن ندرك بأن الهدف أعلاه يتماشى إلى حد كبير مع ما توصلت إليه البحوث الميدانية التي اهتمت بدراسة فرض كفاءة الأسواق المالية والذي يشير إلى امتلاك المعلومات المحاسبية المنشورة لإمكانية التأثير في سلوك المستثمرين المتعاملين في هذه الأسواق ، كما وقر من جانب آخر بنظريات الاستثمار والتي تكاد جميعها أن تقوم على أساس الربط ما بين المعلومات المحاسبية المتوفرة وتقييم عائد الاستثمار المتوقع والمخاطر المحيطة به .

ويفهم من ذلك كله بأنه أصبح لزاماً " على معدي المعلومات المحاسبية أن يأخذوا بنظر الاعتبار الحاجات المعلوماتية لمستخدم مستهدف **Target user** وذلك قبل صياغة السياسات المحاسبية المتعلقة بوظيفة الإفصاح المحاسبي ، وهذا هو بالضبط ما ذهبت إليه دراسة حديثة قام بها **Devine** حيث كرس هذا الباحث أهمية تحديد الجهة المستخدمة للمعلومات المحاسبية كركن أساسي من أركان تحديد إطار الإفصاح المناسب بالقول إن الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية من قبل جهات مختلفة ستكون هي أيضاً " مختلفة ، ولذا فإن الحاجة إلى تحديد الجهة أو الفئة التي ستستخدم المعلومات تسبق الحاجة إلى تحديد غرض استخدامها ، كما إن تحديد هذه الجهات سيساعد أيضاً " في تحديد الخصائص أو السمات الواجب توافرها في تلك المعلومات على الأقل من وجهة نظر تلك الجهات سواء من حيث الشكل أم المضمون وذلك لأن مدى ملائمة هذه المعلومات سيتوقف في جانب كبير منها على ما تملكه الجهات المستخدمة من مهارة وخبرة في فهمها وتفسيرها (**مطر وآخرون ، 1996 : 371 - 372**) ، وتشاطر جمعية المحاسبة الأمريكية وباحثين آخرين وجهة النظر هذه من خلال اشتراطهم ضرورة توافق أسلوب العرض والمحتوى في القوائم المالية مع الاحتياجات المحتملة والمتوقعة للمستخدمين كأحد معايير النجاح في عملية الاتصال المحاسبي (**النقيب ، 1999 : 300 - 301**) .

وأما بخصوص العوامل التي تبرر اللجوء إلى اعتماد مثل هذا الإجراء في نطاق نظم الإبلاغ المالي فتجدر الإشارة هنا إلى شرط المفهومية **Understandability** والذي يعتبره البعض الفيصل في الحكم على مدى جودة المعلومات المحاسبية المجهزة للمستخدمين ، والذي يبدي المستثمرون الأجانب بشأنه تمسكاً وخاصة في مرحلة ما قبل اتخاذ القرار الاستثماري ، حيث يعكس هذا الشرط قدرة وإمكانية أولئك المستثمرين في فهم وإدراك مغزى المعلومات المتوافرة لديهم عن فرص ومخاطر الاستثمار بدون اللجوء إلى بذل جهود غير اعتيادية (استثنائية) أو ذات طبيعة فنية (تخصصية) في سبيل ذلك (**زيد ، 1995 : 140**) ، وتؤيد أغلب وجهات النظر التي تبديها اللجان والمنظمات المهنية مثل هذا التوجه انطلاقاً من إيمانها بأن على المحاسبين مسؤولية عمل أي شي من شأنه زيادة القدرة على فهم الكشوفات المالية من قبل المستخدمين المحتملين للمعلومات وذلك لأن المحتوى الإخباري **Informational Content** إذا ما كان غير موجود في البيانات المحاسبية فإن المستثمرين وبقية المستخدمين سينشُدون مصادر أخرى للمعلومات (**Kam ,1986 : 39**) .

رابعاً : طرق ترجمة القوائم المالية بموجب المعايير الدولية للإبلاغ المالي :

يمكن تقسم الطرق المتبعة لترجمة القوائم المالية إلى مجموعتين هما :

- طريقة المعدل المنفرد **Single Rate Method**

- طرق المعدل المركب **Multiple Rate Methods**

وحسب الطريقة الأولى يتم استخدام معدل واحد لترجمة كل عناصر القوائم المالية الأصول ، الخصوم ، الإيرادات والمصروفات وهذا المعدل عادةً ما يتمثل بسعر الإقفال **Closing Rate** (**Alexander & Britton ,1999 : 547**) ، وتمتاز هذه الطريقة ببساطتها وموضوعيتها من حيث إن ترجمة الأصول والخصوم بسعر الصرف الجاري وقت إعداد القوائم المالية يعكس إلى حد كبير القيمة الفعلية المدرجة بها هذه العناصر في قائمة المركز المالي للشركة ، إلا أنه يعاب على هذه الطريقة إمكانية ابتعادها عن التكلفة التاريخية .



أما المجموعة الثانية (طرق المعدل المركب) فإنها تضم ثلاث طرق وكل طريقة تتضمن بدورها استخدام أكثر من معدل للتحويل، وتتكون هذه المعدلات من أسعار صرف تاريخية وأسعار صرف جارية **Historical and Current Exchange Rates** وفيما يلي إيجاز لها:

- طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة *Current-Noncurrent Method* :

وحسب هذه الطريقة تترجم العناصر المتداولة في قائمة المركز المالي للشركة من العملة المحلية إلى عملة الإبلاغ (اليورو مثلاً) على أساس سعر الصرف الجاري **Current Exchange Rate** وقت إعداد القوائم المالية وهذا يعني حتمية استخدام سعر الإغلاق بينما تترجم مفردات العناصر غير المتداولة (مثل الأصول الثابتة) على أساس سعر الصرف التاريخي **Historical Exchange Rate** بتاريخ حدوث إثباتها في السجلات المحاسبية، وتترجم عناصر قائمة الدخل ما عدا اندثار الأصول على أساس متوسط أسعار الصرف السائدة خلال فترة الإبلاغ، ويتبرج اندثار وكذلك الاستنفاد على أساس سعر الصرف السائد وقت امتلاك الشركة للأصل المعني. ويعاب على هذه الطريقة أنها لا تستند على أساس نظري (فكري). كما أنها قد تؤثر على نتائج أعمال الشركة لا بسبب الاختلاف في نتائج العمليات الحاصلة فعلاً بل بسبب التغير في سعر الصرف وهو ما لا دخل للشركة فيه.

- طريقة البنود النقدية وغير النقدية *Monetary - Nonmonetary Method* :

وحسب هذه الطريقة فإن البنود النقدية في قائمة المركز المالي تترجم على أساس سعر الصرف الجاري في وقت إعداد القوائم المالية (سعر الإغلاق)، أما البنود غير النقدية مثل الأصول الثابتة فتترجم على أساس سعر الصرف التاريخي في وقت اقتنائها أي إثباتها بالسجلات، أما مفردات قائمة الدخل (الإيرادات والمصروفات) فإنها تترجم بطريقة مشابهة لما ذكر في الطريقة السابقة.

- الطريقة الزمنية *Temporal Method* :

تتبع هذه الطريقة في الترجمة أساس القياس المحاسبي المعتمد من قبل الشركة، فإذا كان هذا الأساس هو التكلفة التاريخية فإن الترجمة تتم على أساس سعر الصرف التاريخي وإذا كان أساس القياس هو القيمة الاستبدالية فإن الترجمة تتم على أساس سعر الصرف الجاري. وتتفق هذه الطريقة عموماً مع طريقة البنود النقدية وغير النقدية في نتيجة الترجمة، حيث أن البنود النقدية عادةً ما تقاس بالقيمة الاستبدالية وتترجم بالتالي على أساس سعر الصرف الجاري بينما البنود غير النقدية فإنها تقاس على أساس تكلفتها التاريخية ومن ثم تترجم على أساس سعر الصرف التاريخي.

واسترشاداً بخبرات الهيئات المهنية الدولية في اختيار طريقة الترجمة المناسبة يلاحظ بأن هناك اتجاهات مختلفة ما بين الدول، فالمعيار الأمريكي [52 SFAS# (1981)] على سبيل المثال تبنى مدخلاً جديداً يقوم على أساس استخدام مفهوم العملة الوظيفية **Functional currency** في ترجمة عناصر قائمة المركز المالي وهذه العملة هي عملة البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها المؤسسة أو الشركة المعدة للقوائم المالية ولم يحدد هذا المدخل معدل واحد للترجمة وإنما ترك ذلك للشركة لتختار هي ما يناسبها بحسب طبيعة العنصر المحاسبي الخاضع للترجمة، في حين اختارت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) نفس الخط الذي انتهجه مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي **FASB** في صياغة معياره حيث يلاحظ اعتماد المعيار الدولي [21 IAS# (1994)] طريقة البنود النقدية وغير النقدية وأما معدل الترجمة فحدد بسعر الصرف السائد وقت إعداد القوائم المالية (سعر الإغلاق) فيما يتعلق بالأصول والخصوم وسعر الصرف السائد وقت حصول الحدث (**Spot Rate**) بالنسبة لمفردات قائمة الدخل إلا في حالة اقتصاد يشهد تضخماً شديداً فينبغي حينها أن يعدل أثر ذلك التضخم على القوائم المالية باستخدام الرقم القياسي المحلي للأسعار قبل إجراء عملية الترجمة باستخدام سعر الإغلاق وكما هو معروف فإن هذه الطريقة في المعالجة غير مسموح بها وفقاً للمعيار الأمريكي **SFAS# 52** والذي يفرض في مثل هكذا أحوال استخدام الطريقة الزمنية.



أما فيما يتعلق بالدول الأوروبية فلم يحدد الإرشاد الرابع ولا حتى السابع الصادرين عام 1985 والذان يهتمان بتنظيم إجراءات الإبلاغ المالي في دول الاتحاد الطريقة واجبة الإلتزام في هذا المجال وإنما ترك للشركات الأوروبية حرية اختيار الطريقة التي تراها مناسبة، ولذلك يلاحظ بأن أغلب الشركات الأوروبية تتبع طريقة سعر الإغلاق في ترجمة قوائمها المالية، والحال هذا يمكن أن نجده في كل من فرنسا، هولندا، ألمانيا وأسبانيا. وأما الوضع في المملكة المتحدة (UK) فإن المتتبع ربما يجد فيها اتجاهاً مختلفاً عن باقي الدول الأوروبية، حيث تميل قواعد الترجمة فيها لأن تكون شبيهة بما معمول به في الولايات المتحدة الأمريكية (USA)، وهذه الحقيقة يمكن تيقنها حينما يتم مراجعة نصوص المعيار المحاسبي البريطاني [20 SSAP# (1983)] بشكل مفصل، فوضعوا هذا المعيار لم يحرخوا ساكناً إلا بعد قيام مجلس معايير المحاسبة الأمريكي بإصدار المعيار (Nobes & Parker SFAS# 52) (358 : 2000). ولذلك يلاحظ بأن البنود (54 و 52) من هذا المعيار (20 SSAP#) تفرض على الشركات البريطانية القابضة عند قيامها بعملية الترجمة بغية إعدادها للقوائم المالية الموحدة ضرورة اعتمادها طريقة صافي الاستثمار في الشركة التابعة مقومة بسعر الصرف السائد وقت إعداد القوائم المالية (سعر الإغلاق)، في حين يمكن استخدام سعر الإغلاق أو متوسط سعر الصرف خلال الفترة فيما يتعلق بعناصر حساب الأرباح والخسائر (Alexander & Britton, 1999 : 552).

ومن خلال الاستعراض السابق لأحكام المعايير الدولية للإبلاغ المالي يظهر لنا عدم وجود ما يشير إلى وجوب قيام المؤسسات الاقتصادية بترجمة قوائمها المالية لأغراض تتعلق حصراً بالدعاية والإعلام المالي والاقتصادي الهادف إلى الترويج لجذب الاستثمارات الأجنبية، وبدفعنا مثل هكذا استنتاج إلى القول بأن الظروف الراهنة ربما تكون مؤاتية أمام المؤسسات الاقتصادية العربية للإقدام على تبني منهجاً جديداً في مجال الترويج للاستثمارات الأجنبية، تقوم فكرتها على أساس تطوير إجراءات الإبلاغ المالي التي تعتمدها هذه المؤسسات.

ولو أردنا وصفاً ضيقاً أو أكثر تحديداً نقول بأن القوائم المالية التي تقوم بإصدارها المؤسسات الاقتصادية العربية حالياً ستكون أكثر مفيدة في مجال الترويج لجذب الاستثمارات الأوروبية إلى المنطقة العربية فيما لو كانت المعلومات الواردة فيها قابلة للفهم وميسرة لإدراك المستثمرين الأوروبيين المرتقبين، وهي بالتأكيد لن تكون كذلك ما لم يتم إعادة تحضيرها وفقاً لأحكام وقواعد المعايير الدولية للإبلاغ المالي ومن ثم ترجمتها إلى اليورو باستخدام سعر الصرف السائد في أسواق الصرف المحلية في البلدان العربية بتاريخ إعداد القوائم المالية وبالتالي نشرها في أسواق المال المحلية والعالمية، وإذا كان تحليلنا هذا صحيحاً فيمكن قبول فرضية البحث.

الخلاصة والاستنتاجات :

يغطي موضوع الترويج لجذب الاستثمارات الأجنبية باهتمام متزايد من قبل الجهات المعنية في غالبية البلدان النامية نظراً لحاجة هذه البلدان إلى المزيد من الأموال في سبيل النهوض بواقعها الاقتصادي والاجتماعي، ولأجل إدراك هذه الغاية نرى تزاماً القوانين والتعليمات الصادرة بهذا الشأن في جميع هذه البلدان تقريباً بغية تحسين مناخ الاستثمار فيها وبالتالي تحفيز المستثمرين الأجانب على القدوم باستثماراتهم إليها ولكن دون جدوى، فلم تفلح الجهود المبذولة في تحقيق نجاحات ملموسة في هذا المجال والسبب الرئيس في ذلك باعتقادنا هو عدم الأخذ بنظر الاعتبار بوجهة نظر المستثمر الأجنبي وشروطه بخصوص ما ينبغي توافره من ظروف وتسهيلات ومعلومات تساعده في الإقدام على اتخاذ قراره الاستثماري الصحيح والمناسب.

ورغم أهمية الاستفادة من تجارب الدول التي حققت نجاحات في هذا المجال إلا أنه ينبغي علينا أن ندرك جيداً بأن العبرة في موضوع تشجيع الاستثمارات الأجنبية على القدوم إلى المنطقة العربية هي ليست دائماً القوانين والتعليمات الحكومية الصادرة بشأنها وإنما العبرة في التطبيق والممارسة الفعلية لأنشطة ثبت جدواها في هذا المجال، وعليه نرى ضرورة الأخذ بالنقاط التالية قبل المباشرة بوضع السياسات والبرامج المتعلقة بالترويج في البلدان العربية :

- افتراض إن المستثمرين الأجانب المرتقبين هم رجال أعمال ناجحين، وبالتالي فإن هؤلاء عادةً ما يكونوا في حالة بحث دائم عن أية معلومات إضافية عن السوق وفرص الاستثمار فيه، وغالباً ما يعتقدون بأنهم لا زالوا غير



مطلعين بشكل كافي على جميع الحقائق المتعلقة بخطواتهم اللاحقة وان المعلومات المتوافرة لديهم هي اقل مما يطلبون .

- تركيز الجهود بهدف استيفاء البيانات الاقتصادية العربية لشرط توافر المعلومات الملائمة والمشار إليه في مقياس مناخ الاستثمار الذي تعتمد الشركات متعددة الجنسية حالياً وذلك من خلال تبني أساليب جديدة في مجال الإعلام المالي والاقتصادي .

- التحول إلى اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي في مجال إعداد القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية العربية حيث سيعمل ذلك على منح هذه المؤسسات القبول الدولي والضوء الأخضر لدخولها إلى البورصات العالمية .

وفي ضوء ما تقدم نقترح تطبيق نموذج التقرير المالي الذي يلبي احتياجات مستخدم مستهدف في مجال الترويج لجذب الاستثمارات الأوروبية إلى المنطقة العربية ،وان تدعم الحكومات العربية مثل هذا الإجراء من خلال الهيئات الوطنية المعنية بشؤون الترويج ويمكن اللجوء كذلك إلى المصارف التي لديها أقسام مختصة بالترويج الاستثماري ولها تعامل مع مراسلين بالخارج .

مصادر البحث

- 1 - الجنابي ،هيل عجمي ،الآثار المحتملة للاتحاد الأوروبي على البلاد العربية .بحث منشور في مجلة الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية ،العدد 34 ،(نيسان، 2001) .
- 2 - العالي ،حسن ،الترويج للاستثمار الأجنبي ،مقال منشور في جريدة البيان الإماراتية بتاريخ الأول من يوليو 1998 .متاح على موقع www.albayannewspaper.com .
- 3 - المجلة الاقتصادية السعودية ،أسواق المال الأوروبية /تحليل مالي ،العدد 6 (خريف/ 2001) .
- 4 - النقيب ،كمال عبد العزيز ،تطور الفكر المحاسبي مدخل تاريخي - منهج فلسفي .الأردن ،الزرقاء : مطابع شركة الفطافطة ، 1999 .
- 5 - بلقاسم ،زاييري ،انعكاسات وتحديات الاورو على الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الاورو- متوسطة .بحث القي في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري/جامعة البليدة (الجزائر) للفترة 21- 22 ماي 2002،متاح على موقع www.ifrance.com/Mckadi .
- 6 - دونالد كيسو و جيري ويجانت ، المحاسبة المتوسطة . (تر.) احمد حامد حجاج ،الرياض : دار المريخ للنشر ، 1999 .
- 7 - زيد ، عمر عبد الله ،المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي .عمان: دار البازوري ، 1995 .
- 8 - سلام ،عماد صالح ،البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية .بيروت: اتحاد المصارف العربية ، 2004 .
- 9 - مطر ،محمد عطية وآخرون ،نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات .عمان: دار حنين للنشر والتوزيع ، 1996 .
- 10- Alexander ,David & Britton ,Anne ,Financial Reporting . 5 th Ed. London : I.T.P. ,1999 .
- 11 - Belkaoui , Ahmed R., Accounting Theory. 4th Ed., Thomson Learning .2000 .
- 12 - Larson ,Kermit D. and Miller , Paul B.W, Financial Accounting. 6 th Ed.1995 .
- 13 - Kieso ,Donald E. and other , Intermediate Accounting.10 th Ed. N.Y: John Wiley & Sons, Inc.2001 .
- 14 - Henderiksen , Eldon S. & Michael F.Vane Breda , Accounting theory . 5 th Ed. , Richard D.Irwin Inc. ,1992 .
- 15 - Kam ,Vernon , , Accounting theory ,John ,Wiley & Sons,1986 .
- 16 - Nobes ,Christopher & Parker ,Robert ,Comparative International Accounting .USA : Prentice Hall , 2000 .
- 17 - United Nations Conference on Trade and Development , World Investment Report (2001,2003, 2004) , (www.unctad.org) .